



بيان



عقد المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم دورته العادية يوم 2008/04/13 بمركز تكوين المفتشين (الرباط)، و بعد قراءة الفاتحة ترحما على أرواح زملاء المفتشين الذين وافتهم المنية مؤخرا، و الاستماع إلى تقرير المكتب الوطني، و تقارير اللجان الثنائية الممركزة حول الترقية بالاختيار، و تقارير الفروع الجهوية و توصيات الأيام الدراسية المخصصة لـ "مشروع مسطرة تنقيط و تقييم أداء الموظفين بقطاع التعليم المدرسي" + "تحيين الملف المطلبي لكل فئات التفتيش" + "مشروع نظام التكوين بمركز تكوين مفتشي التعليم". و بعد نقاش جاد و مسؤول مستحضرا المراتب المخجلة التي يحتلها المغرب في التقييمات الدولية للمردودية التعليمية، أقر ما يلي :

- **يدين بشدة حرب الإبادة** التي تمارسها الآلة العسكرية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، و الصمت الدولي المخجل.
- **يحمل الحكومات المغربية** مسؤولية فشل مسلسل الإصلاح التربوي، و الرتب المتدنية التي نتجت عن ذلك، و يطالب بضرورة فتح تحقيق و افتتاح شاملين للمنظومة التربوية لتحديد المسؤوليات في هذا الشأن.
- **يستمر في إخبار الرأي العام الوطني** أن إقصاء نقابة مفتشي التعليم الممثل الشرعي الحقيقي لكل فئات التفتيش من المجلس الأعلى للتعليم، و إمعان الحكومة المغربية في ذلك رغم التنديد المتكرر حول هذا الإقصاء، يجعل النقابة في حل من كل التصورات التي سيتبناها المجلس لاحقا .
- **يطالب بمراجعة التعويض التكميلي عن التفتيش**، إنصافا للمفتشين بين موظفي وزارة التربية الوطنية و باقي الفئات المماثلة في الوزارات الأخرى.
- **يدعو الحكومة المغربية** إلى حل معضلة ترقى الفئات التي لا تتم تغذية قاعدتها، و على رأسها فئة مفتشي التعليم الثانوي، و إلا فإن النقابة ستكون مضطرة لخوض جميع الأشكال النضالية للدفاع عن هذه الفئات ابتداء من إيقاف توقيع محاضر اللجان الثنائية.
- **يذكر السيد وزير التربية الوطنية** (مرة أخرى) بطلب المقابلة المودع لديه، منذ مدة و يصر على فتح باب الحوار مع النقابة لتدارس أولويات ملفها المطلبي المفتوح منذ سنوات، كما يجدد دعوته الملحة للوزارة قصد إشراك النقابة في تدبير كل الملفات ذات الصلة بهيئة ال-ت-ف-ت-ي-ش.
- **يحذر الوزارة الوصية** من أي تغيير في اختصاصات المفتش دون استشارة النقابة.

- **يدعو كافة المفتشات والمفتشين** للتعبة الشاملة من أجل إنجاز البرنامج النضالي الجديد و خصوصا الوقفة الاحتجاجية التذكيرية ، أمام مقر وزارة التربية ، خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو .
- **يندد بتهميش الجانب التربوي** وتغليب الجانب الإداري في مضامين جل المذكرات الصادرة عن الوزارة، (آخرها المذكرة 17 المتعلقة بالتكوين – المذكرة 19 في موضوع الكفاءة التربوية- مذكرة انتقاء المديرين- إلخ...) كما ينبه إلى أن إقصاء المفتش بواسطة مذكرات تسطو على اختصاصاته ستساهم في تعكير الأجواء و تحول دون انخراطه في المخطط الإصلاحي .
- **يدعو الوزارة الوصية إلى احترام حرمة** التفتيش ومهنته و عدم فتح باب التكليف من جديد من خلال مشروع " الإرشاد التربوي " و العدول عن ذلك بفتح مركز تكوين مفتشي التعليم.
- **يطالب الوزارة بعدم التراجع** عن المكتسبات السابقة في المرسوم المنظم للمركز الوطني لتكوين مفتشي التعليم، و ذلك فيما يخص تكليف المفتشين بالتسيير الإداري.
- **يطلب من الوزارة** فتح قناة للتدريس في المجالات التربوية و الإدارية بمؤسسات التعليم العالي من طرف المفتشين و المفتشات.
- **يدعو الوزارة إلى تمكين** مفتشات ومفتشي التوجيه والتخطيط التربويين من مواولة اختصاصاتهم المنصوص عليها في مرسوم 10 فبراير 2003.
- **يطالب بالتعجيل بتنظيم** حركة انتقالية لجميع المفتشين على غرار بقية الموظفين بناء على خريطة تفتيش مضبوطة.
- **يدعو الوزارة** إلى فتح باب التباري من جديد على المناصب الشاغرة في التنسيق المركزي و الجهوي.
- **يتبنى كل ما جاء** في بيان المكتب الوطني الأخير بتاريخ 2008/3/8. و **يدعوه للقيام بندوة صحفية** يوضح من خلالها للرأي العام المنحدر الذي تسير فيه المنظومة التربوية.
- **يجدد تضامنه مع كافة الهيئات النقابية و السياسية و الجمعوية الديمقراطية** الداعية إلى إرساء دولة الحق و القانون، وتجويد أداء المدرسة المغربية، وفي الأخير المجلس الوطني يدعو جميع فئات التفتيش إلى مزيد من التعبة والاستعداد للدفاع عن المنظومة التربوية في ظل أفق الاستقلالية الوظيفية، وإحقاق حقوق الهيئة مركزيا و جهويا وإقليميا.

عن المجلس الوطني
الكاتب العام بالنيابة:
عبد القادر أكجيل

